Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

أوراق سياسات | 2025 / 002

المرأة الفلسطينية بين صمود الحروب ودورها في بناء مجتمع ما بعد النزاع في غزة

الباحثان

أ. ميرفت الزقزوق

أ. دياب زايد

ضمن مشروع

تعزيز مساهمة المجتمع المدني الفلسطيني في صياغة مستقبل فلسطين

مارس 2025

Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

المرأة الفلسطينية بين صمود الحروب، ودورها في بناء مجتمع ما بعد النزاع في غزة

إعداد

أ. **ميرفت الزقزوق**، جمعية أمجاد للإبداع والتطوير المجتمعي

أ. **دياب زايد**، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

ضمن مشروع:

"تعزيز مساهمة المجتمع المدني الفلسطيني في صياغة مستقبل فلسطين"

مارس 2025

الآراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن وجهة نظر الباحثين ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر بال ثينك للدراسات الاستراتيجية أو الجهة المانحة

مقدمة:

تشكل النساء 49% من المجموع الكلي للسكان حسب ما ورد في تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[1]، إلا أن مساهمتهن في الحياة العامة تبقى أدنى بكثير من نسبة تعدادهن في المجتمع. فالنساء في سوق العمل يشكلن ما نسبته 19% خلال العام 2023 حسب ما ورد في تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[2]. أما في مراكز صنع القرار، فإن مشاركة النساء تبقى متدنية ومن أدنى النسب على مستوى الإقليم، بالرغم من كونها أحد أهم مؤشرات مساواة النوع الاجتماعي، حيث أظهرت البيانات لعام 2021 أن نسبة النساء من أعضاء المجلس المركزي تشكل حوالي 23%، و19% من أعضاء المجلس الوطني، و12% من أعضاء مجلس الوزراء. كما أن هناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ من أصل 15 محافظاً، و1% من رؤساء الهيئات المحلية في فلسطين هنَ من النساء. أما عن إدارة مجالس الغرف التجارية والصناعية والزراعية فقد بلغت 1% فقط من النساء، وحوالي 19% نسبة القاضيات، وبلغت نسبة النساء أعضاء النيابة 18%[3]. هذه الأرقام تعكس إقصاء ملحوظ للنساء من الحياة العامة مما يؤثر سلبا على وضعيتهن، ويعمق فجوات عدم مساواة النوع الاجتماعي، وفي الوقت ذاته يحرم المجتمع من الاستفادة من قدرات النساء ومساهمتهن في الحياة العامة. وهذا سيؤثر لا محالة على تطور المجتمع ويعزز الصراعات الداخلية، وخاصة الصراع الجندري. ويعتبر إقصاء النساء في فلسطين، توجهاً اجتماعياً لإبعادهن عن المناصب العامة ذات الأهمية في الاقتصاد والسياسة ومنعهن من إبداء الرأي والحد من ظهورهن أمام العامة. ورغم الدور الحيوي الذي تلعبه النساء في الأزمات كالصمود خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة والتي استخدمت فيها مختلف أنواع الذخائر، بما في ذلك المحرمة دولياً، وجاءت بعد سنوات من الحصار المفروض على الفلسطينيين والفلسطينيات، مما عمق المعاناة، إلا أن التوجه العام هو لإقصاء النساء.

وبالرغم من أن الاحتلال قصف المباني السكنية والأعيان المدنية، ودمر البنية التحتية وكافة مقومات الحياة، إلا أن النساء لم يستسلمن بل واصلن القيام بدور فعال تحت وطأة القصف والتدمير. كما تشير التقديرات إلى أن نسبة النساء والأطفال بين الضحايا تجاوزت 70%، مما

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني | د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2023/03/08. Accessed on 20/2/2025

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني | النتائج الاساسية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الأول (كانون ثاني – آذار، 2023) Accessed on 20/2/2025

[3] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني | د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2023/03/08 Accessed on 20/2/2025 .

يشكل انتهاكا صارخا للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المدنيين أثناء الحروب، ومنها قرار مجلس الأمن4 رقم 1325 الذي يركز (ضمن بنود أخرى) على حماية النساء خلال النزاعات. ومع ذلك فقد لعبت النساء دوراً حيويا في تعزيز صمود المجتمع الفلسطيني وهذا يعكس قدراتهن الفائقة في تحفيز التغيير والمساهمة في إعادة بناء المجتمع بعد الحرب، إذا تم تفكيك البنى الاجتماعية والاقتصادية التي تحد من مشاركة النساء في الحياة العامة. يمكن للنساء الفلسطينيات أن يكن محركا رئيسا في بناء مجتمع مستدام وعادل في مرحلة ما بعد الحرب على قطاع غزة.

تركز هذه الورقة على دور النساء في تعزيز صمود المجتمع الفلسطيني خلال الحروب، واستثمار خبراتهن في بناء مجتمع أكثر استقرارًا وازدهارًا. كما تسلط الضوء على أهمية معالجة الإقصاء الجندري لضمان مشاركة النساء الفاعلة في إعادة إعمار قطاع غزة وحماية الوجود الفلسطيني.

وتهدف الورقة إلى تحسين السياسات والإجراءات التي تكفل اندماج النساء في الحيز العام، بما يتيح لهن التأثير على القرارات المجتمعية والسياسية بحرية. كما تسعى إلى تفكيك البنى التي تعيق مشاركة النساء وتكرس إقصائهن، من خلال اقتراح تعديلات قانونية وتدابير تضمن إزالة العقبات التي تواجههن في الحياة العامة.

وبناءً على تحليل دور النساء خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة، ستقدم الورقة توصيات وسياسات موجهة لصناع القرار والمجتمع المدني، لا سيما المؤسسات النسوية، لتعزيز مشاركة النساء في إعادة الإعمار وصياغة مستقبل أكثر عدالة وشمولية في مرحلة ما بعد الحرب.

دور النساء أثناء الحرب على قطاع غزة:

تشكل النساء الفلسطينيات حجر الأساس في صمود المجتمع الفلسطيني خلال الأزمات، وقد أثبتت الأحداث المتتالية، وخاصة الحرب الأخيرة على قطاع غزة، قدرتهن الاستثنائية على مواجهة التحديات وتحمل المسؤولية في أصعب الظروف، فقد كن في الخطوط الأمامية لتأمين احتياجات أسرهن وتعزيز التماسك المجتمعي، سواءً من خلال تقديم الرعاية والدعم النفسي والاجتماعي، أو عبر المبادرات المجتمعية والمشاركة في توثيق الانتهاكات والمطالبة بالعدالة على المستوى الدولي، مستثمرات وسائل الاعلام التقليدية والحديثة لنقل معاناة شعبهن وتسليط الضوء على الانتهاكات التي تعرضن لها بشكل خاص، والمجتمع الفلسطيني بشكل عام في ظل الحصار والقصف، برزت أصوات النساء في نقل الرواية الفلسطينية من قلب الحدث، حيث استخدمن الشبكات الاجتماعية

[4] What is UNSCR 1325? | United States Institute of Peace- United Nations Website- Accessed on 21/2/2025

كمنصات لإيصال قصص الصمود والمعاناة اليومية ونجحن في كسر حاجز التعتيم الإعلامي المفروض على القضية الفلسطينية، عبر مقاطع الفيديو والبث المباشر والمقالات والشهادات الحية، واستطاعت النساء إيصال رسائل مؤثرة عكست الواقع المأساوي للحرب، ولفتن الأنظار الى الأبعاد الإنسانية للأزمة، الامر الذي ساعد في حشد الدعم العالمي والمطالبة باتخاذ مواقف جادة لوقف الحرب ومحاسبة الاحتلال على جرائمه. ساهمت هذه التحركات في تعزيز حضور القضية الفلسطينية على أجندة النقاشات الدولية. إن هذه الأدوار التي اضطلعت بها النساء خلال الحرب لم تكن مجرد استجابة ظرفية، بل تعبيرا عن قدرة حقيقية على القيادة وتحقيق التغيير، لذا فإن تمكين النساء ودعم مشاركتهن في بناء مجتمع ما بعد الحرب ليس فقط لتحقيق العدالة والمساواة، بل شرط أساسي لبناء مجتمع أكثر استدامة وتماسكا، تكون فيه النساء محركا رئيسا لتحقيق التنمية وتعزيز الصمود المجتمعي.

ومن الأمثلة على الدور المميز للنساء، ما أشارت إليه الناشطة أريج المصري، والتي عملت خلال العدوان على توثيق الانتهاكات المرتكبة ضد النساء بشكل خاص، ونشرها للمساهمة في لفت نظر المجتمع الدولي لهذه الانتهاكات: "بناءً على تجربتي خلال العدوان، أصبح من الواضح أن النساء يلعبن دوراً محورياً في تعزيز الصمود، لذا فإن تمكينهن ودعم جهودهن في مرحلة ما بعد الحرب سيكون عاملاً حاسماً في إعادة بناء النسيج المجتمعي"[5]. كما أن الوقوف أمام المعيقات التي واجهتها النساء، سيساهم في تطوير تدخلات من قبل كافة الأطراف، الحكومية والمجتمع المدني، لتنفيذ تدخلات مناسبة مع النساء تساعدهن على تجاوز هذه التحديات مستقبلاً في حالة تكرار الظروف الراهنة وقيام دولة الاحتلال بشن حروب مستقبلية ضد الشعب الفلسطيني، سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية. كما أن فريق البحث ومن خلال التركيز على الدور المميز الذي قامت به النساء خلال الحرب يسعى لزيادة النقاش المجتمعي للدور الذي يمكن للنساء القيام به، ليشكل ذلك محفزاً لزيادة الدعم لقضايا النساء وتوفير المساحات الكافية لهن للقيام بدور قيادي. ومن خلال استعراض واقع النساء، أثناء العدوان، اتضح أن معاناة النساء تجلت على أكثر من مستوى، وأنهن تعرضن للُقصاء والتهديد.

[5] أريج المصري، ناشطة شبابية من قطاع غزة، مقابلة هاتفية مع فريق البحث بتاريخ 2025/2/19.

تجارب النساء في النزوح: الصمود والمشاركة المجتمعية

في لقاء مع مجموعة من النساء (مجموعة مركزة)[6]، عقدته الباحثة (ميرفت الزقزوق) في مخيم حي السلام في مواصي خان يونس، يوم الثلاثاء 2025/2/11 بمشاركة 15 سيدة نازحة، لغرض إنجاز هذه الورقة، أشارت العديد من النساء إلى اضطرارهن للسير لمسافات طويلة لتوفير مياه الشرب لأطفالهنّ ولأسرهن كما أن العديد من النساء عدن إلى الوسائل التقليدية في انتاج الخبز، من خلال الاعتماد على النار. كما أن عددا من النساء الأخريات بادرن لحياكة ملابس لأطفالهن من قماش الخيام الممزقة وأكياس المساعدات الإنسانية (أكياس الدقيق والأرز وغيرها). وفي ظل تغييب احتياجات النساء من المساعدات الإنسانية، قامت العديد منهنّ باستخدام الأقمشة البالية كبديل للفوط النسائية الصحية. وقد لاحظ فريق البحث أن المجموعة المركزة، والتي كان هدفها استكشاف دور النساء في تعزيز الصمود، قد تحولت جزئيًا إلى جلسة تفريغ نفسي للنساء للحديث عن التجارب المريرة التي مررن بها أثناء العدوان. من هنا استنتج فريق البحث أن غياب أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي للنساء كان من أكثر أسباب معاناتهن. وعند مقارنة ردود النساء في المجموعة المركزة، مع ما ورد في المقابلة المعمقة التي أجريت مع الناشطة أريج المصري، اتضح أن الأخيرة، وكغيرها من الناشطات، قد بادرت من تلقاء نفسها للقيام بأنشطة ومبادرات للمساهمة في تعزيز صمود المجتمع ككل، وهنا يمكن الاستنتاج أن طبيعة التجربة التي تمر بها النساء والآفاق المتاحة أمامهن للتعلم، هي التي تساهم إلى حد كبير في تحديد أدوارهن المستقبلية، وخاصة في ظل الأزمات. كما لوحظ أيضا أن الفتيات والنساء اللواتي قمن بمبادرات فردية لتعزيز صمود المجتمع، هن من النساء الممكنات أصلا. ومن أبرز التجارب في هذا السياق، ما أشارت إليه السيدة "هبة الهندي"[7]، في مقابلة معها، حيث أفادت أنها قامت بالعديد من المبادرات المجتمعية التي ساهمت في تعزيز صمود المجتمع وشملت تقديم المساعدات والطرود الغذائية للنازحات والنازحين. وقد أكدت السيدة الهندي أنها كانت تقضي الساعات الطويلة عبر صفحات التواصل الاجتماعي لتجنيد الموارد وتوفير المساعدات، مستفيدة من شبكة علاقاتها الشخصية. كما أنها أشارت لتعرضها للعديد من المخاطر نتيجة عملها وتعرضها للهجوم من قبل جهات حاولت

[6] مقابلة جماعية مع مجموعة من النساء في أحد مراكز النزوح (فضلن عدم ذكر أسمائهن)، أجريت لغرض انتاج هذه لورقة، بتاريخ: 2025/2/11، في مخيم السلام في منطقة مواصي خان يونس.

[7] هبة الهندي، امرأة ريادية من قطاع غزة، مقابلة هاتفية بتاريخ 2025/2/15.

الاستيلاء على المساعدات مستخدمة الأسلحة النارية والأسلحة البيضاء. ولدى سؤالها، عن الجهات التي قدمت لها الحماية، أشارت إلى أنها لمم تتلق الدعم والحماية من أي جهة وأنها اعتمدت على نفسها، وبالرغم من القوة التي أظهرتها واعتزازها بنفسها ودورها، إلا أنها لم تخف حاجتها الماسة للدعم المجتمعي والدعم النفسي، وهذا ما يؤشر لأهمية الدعم النفسي للنساء وتوفير الحاضنة المجتمعية لهنّ.

كما تعرضت العديد من النساء ممن شاركن في إدارة مخيمات النزوح، لسلسلة من المضايقات ومحاولة للحد من أدوارهن. وفي هذا السياق، أشارت إحدى السيدات (فضلت عدم ذكر اسمها لدواع شخصية وأجرت الباحثة مكالمة هاتفية معها) إلى اضطرارها للانسحاب نتيجة للضغوط التي مارستها العائلة، تحت ذريعة حمايتها خاصة مع انتشار المشاحنات والصراعات داخل مخيمات النزوح للحصول على المعونات، حيث اضطرت للابتعاد لضمان عدم تعرضها للعنف أو المضايقة.

ويشار إلى أن النساء في فلسطين، تعيش في ظل واقع شديد التعقيد، فإضافة إلى معاناتهن من ممارسات الاحتلال القمعية، تعاني النساء من النظام البطريركي الذي يحد من دورهن ويعيق انخراطهن في الحياة العامة. إذ لا يزال المجتمع يتعامل مع أدوار النساء بوصفها أدواراً ثانوية وليس بوصفهن فاعلات وقادرات على إحداث التغيير. وبالرغم من الدور الكبير الذي لعبته النساء في حياة المجتمع الفلسطيني في الفترة التي سبقت قيام السلطة الفلسطينية، أواسط العقد الأخير من القرن الآفل، إلا أن دورهن في الحياة العامة وفي مراكز صنع القرار تعرض لانتهاكات كبيرة. كما أن القوانين التي أصدرتها السلطة الفلسطينية (سواء من خلال المجلس التشريعي أو عبر المراسيم الرئاسية أو حتى من قبل كتلة الإصلاح والتغيير في المجلس التشريعي والتي استمرت في إصدار القوانين في قطاع غزة) لم تلق بالا لأهمية احترام حقوق النساء وأدوارهن. فقد تم تغييب النساء من دوائر صنع القرار وهو ما دفع بهنّ لخوض معركة جديدة من أجل حماية حقهن في المشاركة. ومن الأمثلة على ذلك، قوانين الانتخابات[8] التي صدرت دون تمييز إيجابي لصالح النساء، ولم يتم إقرار الكوتا النسوية إلا بعد سنوات من النضال الذي خاضته الحركة النسوية. وبالرغم من أن النساء في قطاع غزة وفي الضفة الغربية دفعن ثمن الانقسام السياسي ما بين فتح وحماس وسيطرة الأخيرة على قطاع غزة، إلا أنه تم استثناء النساء بشكل شبه تام من جولات

[8] النظام الانتخابي للانتخابات العامة Accessed on 20/2/2025

المصالحة الكثيرة. وقد اقتصر حضور بعض النساء للقاءات المصالحة على الجانب الشكلي فقط، دون دور فعال. وبالرغم من إعلان السلطة الفلسطينية التزامها بقرار مجلس الأمن 1325 والذي يشمل (ضمن بنود أخرى) ضرورة إشراك النساء في حل النزاعات، إلا أن أي خطوات عملية لم تتخذ في هذا السياق ولم يتم إشراك النساء.

السياسات التي تحد من مشاركة النساء

وعند النظر لطبيعة المشكلة التي تتناولها الورقة (إقصاء النساء)، يتضح أن استمرار البيئة القانونية الحالية واستمرار التهميش المجتمعي للنساء وعمليات استبعادهن، ستؤدي إلى استمرار هذه المشكلة، وأن الحل يكمن في ضرورة توفر إرادة سياسية لدمج النساء في الحيز العام ووضع حد لكافة المعيقات، وعلى رأسها ضرورة انهاء الانقسام وتنظيم الانتخابات العامة، مما سيضمن وضع حد لتغول السلطة التنفيذية على السلطتين القضائية والتشريعية.

الوضع الحالي: يعيش المجتمع الفلسطيني منذ العام 2007 في ظل الانقسام السياسي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة وفي ظل وجود سلطتين ومنظومتين قانونيتين منفصلتين، مما زاد من حدة المشاكل التي يواجهها الشعب الفلسطيني، حيث كانت النساء هنّ الضحية الأولى لهذا الواقع غير المستقر. ففي ظل تغييب المؤسسة التشريعية، (المجلس التشريعي)، باتت القوانين في الضفة الغربية تصدر بمراسيم رئاسية من قبل رئيس السلطة الفلسطينية، ومن قبل كتلة الإصلاح والتغيير (التي كانت في المجلس التشريعي المنتخب غي العام 2006) في قطاع غزة. وترفض حكومة حماس في غزة تطبيق القوانين الصادرة في الضفة الغربية على قطاع غزة. بالتالي، بات الانقسام أفقيا بين مكونات الشعب الفلسطيني. كما أن القوانين الصادرة عبر الآليتين المشار إليهما، لا تراعي معايير حقوق الانسان، بل يتم تصميمها بما يضمن هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين القضائية والتشريعية، وتضييق الحيز المدني. وتعاني النساء بالدرجة الأولى كنتيجة لهذا الوضع وغياب القوانين المنصفة لحقوقهن. فعلى سبيل المثال، لا يزال قانون حماية الأسرة من العنف والذي أعدت مسودته في العام 2006، حبيس الأدراج ولم يتم إصداره بعد. كما أن الانتخابات المحلية التي أجريت في الضفة الغربية، كانت حسب القانون القديم ولم تلتزم السلطة التنفيذية

بتعديل هذا القانون ورفع نسبة الكوتا النسوية إلى 30% انسجاما مع قراري المجلس المركزي والمجلس الوطني بهذا الخصوص. أما في قطاع غزة، فلم تسمح حركة حماس بإجراء أي انتخابات وتم منعها بشكل تام. كما يلاحظ في الضفة الغربية غياب إرادة سياسية لدمج النساء في الحيز العام وإشراكهن في مراكز صنع القرار. فبالرغم من أن النساء هن من يدفعن ثمن الانقسام السياسي، إلا أنه تم تغييبهن من الوفود التي خاضت عدة جولات للمصالحة والتي لم تصل إلى نتيجة. أما المجتمع المدني والذي عمل على القيام بدور رقابي في حماية الحقوق والحريات، فقد تعرض لتضييق في الحيز المدني، وفرضت القيود على عمل مؤسسات المجتمع المدني عامة. وقد تم إغراق المجتمع المدني في مجال تقديم الخدمات، لسد الفجوات التي نتجت عن تقصير السلطة التنفيذية. كما أن الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية لم تلتزم حتى بالقرارات الوزارية التي أصدرتها ومن ضمنها إدراج الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في الوزارات والدوائر الحكومية. ورغم أن الحكومة الفلسطينية أقرت رسميا هكذا توجه، إلا أن التطبيق العملي لا يزال دون المستوى المأمول. على صعيد ذي ارتباط، لم يتم اتخاذ أي خطوات على طريق توطين الاتفاقيات الدولية التي انضمت اليها دولة فلسطين، ضمن المنظومة القانونية المحلية. كما أن الحكومة الفلسطينية لم تتخذ خطوات كافية على طريق تطبيق أهداف التنمية المستدامة، بالرغم من التزامها بتنفيذ أجندة التنمية وأهداف التنمية السبعة عشر التي أقرتها الأمم المتحدة، بناءً على قرار مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته رقم 90 في شهر شباط عام 2016. وبالرغم من تشكيل فريق وطني لتوطين أهداف التنمية المستدامة في الخطط التنموية الوطنية، إلا أن ذلك لم يساهم في تمكين النساء وبقيت النساء تعاني من الاقصاء والتمييز.

أما المؤسسات النسوية، فقد عانت بشكل مركب، فإضافة إلى القوانين التي قيدت الحيز المدني، تعرضت المؤسسات النسوية لهجمة من القوى البطريركية والمحافظة، والتي شيطنت دور الحركة النسوية، وسعت لتشويهها، بينما وقفت جهات انفاذ القانون موقف المتفرج دون أية خطوات فعلية لحماية المؤسسات النسوية والنساء في وجه التحريض. وهذا ما أدى إلى عزوف النساء وانزوائهن وعدم الانخراط في الأنشطة الرامية لتمكينهن وتعزيز مشاركتهن في الحياة العامة. كما أن القوى الأبوية قد فرضت القيود على مشاركة النساء والفتيات في أنشطة المؤسسات مما حد من جهود تمكين النساء والفتيات ودمجهن في الحياة العامة. في هذا السياق، أصدرت العشائر الفلسطينية

في مدينة الخليل، بتاريخ 2019/12/21، بيانا أعلنت فيه رفضها لتطبيق اتفاقية سيداو في فلسطين ورفضها لتحديد سن الزواج بثمانية عشر عاما للفتيات. ودعا البيان المشار إليه، إلى إغلاق مقرات المؤسسات النسوية في فلسطين وتحريم تأجير المباني لها، معتبرةً أن من يؤجر عقارا للمؤسسات النسوية يعبر شريكا في "الجريمة"[9]. وقد رافق صدور هذا البيان هجمة شرسة على المؤسسات النسوية ومحاولة تشويهها وتشويه نضالها الحقوقي، بينما لم تقم الجهات الحكومية المعنية، بتوفير الحماية للنساء والمؤسسات. بالتالي، فقدت النساء مصدر الدعم الاجتماعي الذي يمكنهن من تجاوز المعيقات التي تقف في طريق دمجهن في الحياة العامة والحد من اقصائهن وتهميشهن.

ومن خلال استعراض الوضع القانوني والسياساتي في فلسطين، يلاحظ أن هناك العديد من الفجوات التي يجب العمل على سدها فورا. ومن أبرز هذه الفجوات الفجوة في الإطار القانوني والتشريعي والمتمثلة في عدم إصدار قانون حماية الاسرة من العنف، ففي ظل غياب هكذا قانون، فإن النساء يواجهن مجموعة كبيرة من ممارسات العنف المبني على النوع الاجتماعي والتي تصل لدرجة قتل النساء في بعض الأحيان، على خلفية ما يسمى شرف العائلة. ومن الفجوات الأخرى ازدواجية التشريعات بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى جانب عدم توطين الاتفاقيات الدولية في القوانين الوطنية الفلسطينية، انسجاما مع الالتزامات المترتبة على دولة فلسطين بحكم توقيعها على هذه الاتفاقيات. كما أن عدم تعديل قانون الانتخابات ورفع نسبة الكوتا النسوية إلى 30%، من ضمن الفجوات القانونية التي تعيق تقدم النساء. إضافة إلى ذلك، هناك فجوات في الإرادة السياسية والحوكمة ومن بينها عدم التزام الحكومة الفلسطينية بالقرارات الوزارية الخاصة بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والتي كما أشير سابقا، لم تطبق بالشكل الملائم، مما يساهم في استمرار تهميش النساء. وتستمر حركة حماس بمنع الانتخابات في قطاع غزة مما يحرم النساء من فرص التمثيل السياسي العادل. وعلى صعيد ذي ارتباط، لا تزال السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية تماطل في إجراء الانتخابات العامة (التشريعية والرئاسية) مما يحرم المواطنين والمواطنات من الحق الدستوري للمشاركة في اختيار ممثليهم وممثلاتهم للمؤسستين المشار إليهما. كما أن استمرار تغييب المجلس التشريعي، سوف يؤدي بالضرورة إلى استمرار هيمنة السلطة التنفيذية على

[9] بيان صادر عن اجتماع لعشائر الخليل في ديوان آل التميمي بتاريخ 2019/12/21 وتم نشره على الملأ وتوزيعه على وكالات الانباء: E7E042F5-AE92-4A37-A22E-32473647D58A.jpg (1920×1080) Accessed on 19/2/2025.

السلطتين القضائية والتشريعية، والعمل دون رقيب أو حسيب. أما المؤسسات النسوية، فقد عانت بشكل مركب؛ فإضافة إلى القوانين التي قيدت الحيز المدني، تعرضت المؤسسات النسوية لهجمة من القوى البطريركية والمحافظة التي شيطنت دور الحركة النسوية وسعت لتشويهها، بينما وقفت جهات إنفاذ القانون موقف المتفرج دون أي خطوات فعلية لحماية المؤسسات النسوية والنساء في وجه التحريض.". ومن الفجوات الأخرى التي تتطلب معالجة فورية، عدم توفر بيئة آمنة لمشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية والسياسية بسبب غياب القوانين الحامية للمرأة، مما يساهم في تراجع نسبة مشاركة النساء في سوق العمل والحياة العامة. فقانون العمل الفلسطيني لا يوفر الحماية للنساء من التحرش في أماكن العمل. وهناك غياب لسياسات الحماية للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي، مع الإشارة إلى أن غالبية النساء يعملن في هكذا قطاع. على صعيد متصل، هناك فجوة واضحة في القوانين والسياسات الرسمية تتمثل في **تضييق الحيز المدني وفرض قيود على عمل مؤسسات المجتمع المدني عامة، بما في ذلك المؤسسات النسوية**، مما يحد من قدرتها على تنفيذ مشاريع تمكين النساء والدفاع عن حقوقهن. فهناك عدد كبير من القوانين التي تقيد الحيز المدني في فلسطين ومن ضمنها: **قانون الاجتماعات العامة رقم (12) لسنة 1998** : يفرض هذا القانون قيودًا على حرية التجمع والتظاهر السلمي، حيث يتطلب الحصول على تصاريح مسبقة من الجهات المختصة لتنظيم الاجتماعات العامة والمظاهرات. **قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000** :بالرغم من أنه ينظم عمل الجمعيات، إلا أن بعض مواده تمنح السلطات صلاحيات واسعة في حل الجمعيات أو رفض تسجيلها بناءً على معايير قد تكون غير محددة بدقة، مما يفتح المجال لتقييد عمل مؤسسات المجتمع المدني. **قانون المطبوعات والنشر رقم (9) لسنة 1995** :يفرض هذا القانون قيودًا على حرية الصحافة والنشر، حيث يتطلب ترخيصًا مسبقًا لإصدار المطبوعات، ويمنح السلطات صلاحيات واسعة في إلغاء التراخيص وفرض الرقابة على المحتوى. **قانون الجرائم الإلكترونية رقم (10) لسنة 2018** :يهدف هذا القانون إلى مكافحة الجرائم الإلكترونية، لكنه يحتوي على مواد قد تُستخدم لتقييد حرية التعبير عبر الإنترنت ومعاقبة الأفراد على آرائهم المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي. **إجراءات الطوارئ:** في

بعض الأحيان، تُفرض إجراءات طوارئ تتضمن قيودًا على حرية الحركة والتجمع والعمل المدني، مما يؤثر سلبًا على الحيز المدني[10].

اما الجهات المؤثرة في إقصاء النساء، فهي متعددة ولكل جهة منها دورها في خلق الأزمة، وكذلك دورها في خلق الحلول. وفيما يلي، سنقف أمام أدوار بعض هذه الجهات:

– أطراف الانقسام (حركتي فتح وحماس): تكمن أغلب المعيقات التي تقف أمام دمج النساء في الحياة العامة، في وجود الانقسام السياسي ما بين حركتي فتح وحماس ووجود سلطتين وحكومتين. وقد ألقى الانقسام بظلاله على كافة مناحي حياة الفلسطينيين والفلسطينيات. ومن بين التبعات التي ترتبت على الانقسام، ازدواجية التشريعات ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتغول السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وبالتالي انتهاك صارخ لحقوق المواطنين والمواطنات وخاصة حق النساء في المشاركة. كما أن طرفي الانقسام قد انشغلا في إدارة الحالة القائمة بدل البحث عن حلول لإنهاء الصراع بينهما، وهو ما تجلى في فشل عشرات جولات المصالحة منذ العام 2007 وحتى الآن. وفي ظل غياب الإرادة السياسية لدى أطراف الانقسام، فإن الوضع سيبقى كما هو عليه.

– المجتمع المدني: في ظل غياب جسم رقابي على أداء السلطة التنفيذية فإن المجتمع المدني يلعب هكذا دور. بالتالي، فإن وضع حد لإقصاء النساء، سيساهم في تعزيز دور المجتمع المدني في حماية الحقوق والحريات، ومن بينها حق النساء في المشاركة. وعليه، فإن ذلك سيزيد من مصداقية المجتمع المدني ويزيد من الالتفاف الجماهيري حول هذه المؤسسات، مما يضمن ديمومتها. من هنا، يتضح أن المجتمع المدني سيستفيد كثيرا من وقف اقصاء النساء وأن تحقيق دمج النساء في الحياة العامة سيكون له الدور الأكبر في تعزيز بنية مؤسسات المجتمع المدني ودورها، كقوى فاعلة في المجتمع. ويمكن للمجتمع المدني فيما لو تم توحيد جهود مكوناته وتغيير أدوات عمله، أن يساهم إلى حد بعيد في صياغة مستقبل فلسطين. إلا أن هذا الدور قد يواجه بمعارضة من الأحزاب السياسية الأخرى والتي ترى أن المجتمع المدني يأخذ دورها في المجتمع

[10] مقام - موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية Accessed on 19/2/2025

الفلسطيني، بالرغم من أن المجتمع المدني عمليا لا يسعى لاستبدال الأحزاب السياسية، بل إن تغييب الأحزاب هو ما دفع مؤسسات المجتمع المدني لسد الفراغ.

– القوى المحافظة والتقليدية: ترى هذه القوى أن إقصاء النساء يخدم أهدافها وأجندتها، بالتالي، فإن من مصلحتها بقاء الوضع كما هو عليه وأن تبقى الأبواب مغلقة في وجه مشاركة النساء في الحياة العامة. من هنا فإن القوى المذكورة، ستقف ضد جهود تمكين النساء وستعمل على محاصرتهن ومنعهن من الانخراط في الحيز المدني والحياة العامة. ويُتوقع أن غياب دور جهات إنفاذ القانون في توفير الحماية للنساء والمؤسسات النسوية ضد خطاب التحريض والكراهية الذي تبثه القوى المذكورة، سيشكل بالنسبة لها ضوءاً أخضر للمضي في مأسسة خطابها ضد النساء.

البدائل المقترحة لتعزيز مشاركة النساء

1– إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الجهة الشرعية الممثلة للكل الفلسطيني، وإعادة توليها للقرار الفلسطيني. يتطلب ذلك إجراء انتخابات للهيئات القيادية للمنظمة، المجلس الوطني والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية، بحيث تكون هذه الانتخابات على أسس ديمقراطية بعيدا عن المحاصصة الحزبية والفئوية. وبالتالي تتولى هيئات المنظمة المنتخبة مسئولية إعادة هيكلة النظام السياسي وإصدار قوانين منصفة ومراعية لحقوق الإنسان، وتضمن وضع حد لإقصاء النساء. كما أن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية سيؤدي إلى إعلان انتهاء الانقسام السياسي وإعادة الوحدة للشارع الفلسطيني. وعليه تصبح عملية دمج النساء تحصيل حاصل K وتتاح لهن الفرصة للمشاركة في القرار السياسي الفلسطيني وفي رسم ملامح مستقبل المجتمع الفلسطيني والنظام السياسي.

2– تشكيل هيئة وطنية من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقوى الفاعلة في المجتمع تعمل على عقد مؤتمر وطني يضم كافة الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني من أجل وضع خارطة طريق لإنهاء الانقسام، وإيجاد آلية لإلزام كافة الأطراف باحترام هكذا خارطة. ويمكن اللجوء لأطراف إقليمية من أجل ممارسة الضغط على أطراف الانقسام الفلسطيني والزامها باحترام الخطة المقترحة. تتشكل الهيئة بناءً على قرار من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في اجتماع يعقد

بشكل استثنائي وفوري لهذا الغرض. تتكون الهيئة المقترحة من 25 عضواً وعضوة، يتم اختيارهم واختيارهن بناء على معايير الكفاءة وليس المحاصصة، على أن يتم انتخاب ممثل او ممثلة كل جهة بشكل ديمقراطي داخلي، بمعنى يقوم كل حزب باختيار من يمثله أو تمثله في انتخابات داخلية، بينما تتولى شبكة المنظمات الأهلية انتخاب ممثلي وممثلات المجتمع المدني، أما الخبراء والخبيرات المستقلين، المستقلات، فيتم انتخابهم/ انتخابهن من قبل أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. وبالتالي، فسيكون وضع حد لإقصاء النساء، من ضمن المبادئ الأساسية التي ستقوم عليها هذه الهيئة.

3- تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية لمدة عام أو عامين بصلاحيات موسعة لإنهاء الانقسام وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني: تتشكل هذه الحكومة بناء على مرسوم صادر عن الرئيس الفلسطيني بوصفه رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتتألف من 21 من الشخصيات الوطنية والخبراء والخبيرات المحليين/ المحليات ومن أصحاب وصاحبات الكفاءات (على أن لا يقل تمثيل النساء فيها عن 40%) وتمنح صلاحيات تنفيذية واسعة لإدارة المرحلة الانتقالية، وتكون مرجعيتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. تتولى هذه الحكومة المهام التالية: التحضير للانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية)، عقد مؤتمر وطني شامل للحوار بين كافة الأطراف بما فيها الأحزاب السياسية، والنقابات، والمجتمع المدني، لوضع رؤية شاملة للنظام السياسي الفلسطيني المستقبلي، إدارة الشؤون الداخلية بشكل محايد بما يضمن استقرار الظروف المعيشية وتعزيز مبدأ سيادة القانون، التفاوض مع الأطراف الدولية والإقليمية لحشد الدعم السياسي والمالي لإعادة إعمار قطاع غزة، وإعادة توحيد المؤسسات الفلسطينية وإعلان انتهاء الانقسام السياسي. تكون هذه الحكومة مؤقتة ومحددة بإطار زمني واضح (سنة كحد أدنى وسنتين كحد أقصى)

تحليل البدائل:

البديل	الفعالية	القابلية للتنفيذ	التكلفة والتمويل	التأثير الاجتماعي والسياسي	الاستدامة
إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية	تفعيل منظمة التحرير يمكن أن يكون فعالا جدا، كونها تمتلك الشرعية في فلسطين وهناك إجماع وطني وإقليمي وعالمي عليها.	لن يكون من السهل تنفيذ هذا الخيار في ظل الظروف الراهنة، لصعوبة إجراء الانتخابات للمجلس الوطني في ظل الوضع العالمي والإقليمي، كما أن هذا الخيار يتطلب دخول حركتي حماس والجهاد إلى المنظمة.	التكلفة كبيرة جدا خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن من حق كل فلسطيني/ة المشاركة في انتخابات المجلس الوطني أينما كان مقر إقامته/ إقامتها	يمكن أن يعود إعادة تشكيل منظمة التحرير بالفائدة الكبيرة على الشعب الفلسطيني كونه سيؤدي بالضرورة إلى إنهاء الانقسام وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني عامة وخاصة للنساء.	إعادة بناء جسور الثقة بين المواطنين والمواطنات والنظام السياسي.
تشكيل هيئة وطنية من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقوى الفاعلة في المجتمع تعمل على عقد مؤتمر وطني	الهيئة يمكن أن تكون فعالة في تحقيق الهدف المنشود من ورائها وهو إنهاء الانقسام. إنهاء الانقسام سيؤدي لحل جميع القضايا العالقة	من أسهل البدائل للتنفيذ، كونه يتطلب فقط إرادة سياسية من قبل السلطة الفلسطينية وحركة حماس، كما أن المجتمع ستتقبل هكذا هيئة لوجود رغبة للتخلص من الانقسام وتبعاته	يمكن اللجوء الى الجهات الصديقة للشعب الفلسطيني لتمويل أنشطة هذه الهيئة، مع أن التكلفة لهذا البديل أقل من تكلفة البديل الأول	إعادة توحيد الشارع الفلسطيني وتوحيد المنظومة القانونية وبالتالي فإن تأثيرها الاجتماعي الإيجابي سيكون كبيرا	يمكن أن تؤدي إلى حلول جذرية مستدامة لعلل النظام السياسي الفلسطيني
تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية	ستكون حكومة تحظى بإجماع وطني والتفاف جماهيري مما يجعلها فعالة في القيام بدورها.	تشكيل الحكومة سيكون من الممكن ومن السهل تنفيذه فيما لو توفرت الإرادة السياسية لذلك	يمكن تمويل أنشطتها من الجهات المانحة للشعب الفلسطيني ومن الدول الصديقة.	سيكون لها تأثير سياسي واجتماعي كبيرين وتساهم في إعادة الاعتبار للقضية الوطنية الفلسطينية	الحلول التي يمكن أن تقدمها هكذا حكومة يمكن أن تكون مستدامة.

الخاتمة والتوصيات: بعد استعراض متأنٍ للوضع العام في فلسطين، وبعد نقاش البدائل المقترحة وإمكانية تطبيقها، فإن فريق البحث يستبعد الخيارين الأول والثاني، لصعوبة تطبيقهما في ظل الوضع الراهن، كما يرى أن تطبيق الخيار الثاني يمكن أن يشكل معضلة كون تشكيل هيئة وطنية جديدة، سيُدخل المجتمع في صراع، في ظل وجود منظمة التحرير الفلسطينية كجسم شرعي. بالتالي، فإن الخيار الثالث يمكن أن يكون الأنسب، إذ أن تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، أمر قابل للتطبيق في ظل الحالة الحالية، وخاصة في ظل التهديد الوجودي الذي يحيط بالشعب الفلسطيني ومشاريع التهجير والإبادة المستمرة. كما أن تشكيل الحكومة الفلسطينية يتم عادة بقرار من رئيس السلطة الفلسطينية مباشرة. وفيما يلي تحليل لهكذا فكرة :

نقاط القوة	نقاط الضعف
• زيادة نسبة تمثيل النساء • قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات حاسمة لمعالجة الأزمات. • وجود أعضاء وعضوات لديهم/ن الخبرة والكفاءة مما يعزز فاعلية الحكومة • منظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية واضحة، تزيد من شرعيتها.	• الانقسام السياسي وضعف الثقة في بعض الأطراف السياسية • قد تواجه صعوبة تأمين الدعم المالي لتنفيذ البرامج • الوضع الأمني قد يؤثر على عمل الحكومة بفعالية • انعدام الثقة بين الجمهور والنظام السياسي
الفرص	التهديدات
• إنهاء الانقسام السياسي وتعزيز الوحدة الوطنية • إمكانية الحصول على دعم دولي وإقليمي لتعزيز عمل الحكومة • إعادة الإعمار والتي ستضمن تحسين الظروف المعيشية • إدخال إصلاحات إدارية وسياسية ودمج النساء في إعادة الإعمار وفي تحديد مستقبل الشعب الفلسطيني.	• معارضة بعض الفصائل والأحزاب • التوترات الإقليمية قد تؤثر على الدعم المالي والسياسي • الوضع الأمني، أي تصعيد قد يعيق عمل الحكومة ويزيد من الفوضى. • إذا لم تتمكن الحكومة من تحقيق الأهداف المحددة، ستفقد ثقة الشعب وبالتالي تفشل

التوصيات:

- أن يقوم رئيس السلطة الفلسطينية بحل الحكومة الحالية واعتبارها حكومة تسيير أعمال لفترة ستة أشهر، يتم خلالها إجراء مشاورات مع الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني لتشكيل الحكومة الانتقالية المنشودة. وتقوم الأحزاب السياسية وعبر هيئاتها الداخلية، بانتخاب من يمثلها أو تمثلها في هذه الحكومة. بينما تقوم شبكة المنظمات الأهلية بانتخاب ممثلي وممثلات المجتمع المدني. ويجب أن يتضمن إعلان تشكيل الحكومة نصاً واضحا بأن الكفاءة هي معيار اختيار الوزراء والوزيرات، وأن المصادقة على التشكيل الحكومي المقترح، هي مسئولية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. ويجب أن تكون الحكومة المقترحة مشكلة مناصفة بين النساء والرجال وأن تتضمن عناصر شابة.
- أن تقوم الأحزاب السياسية، وخاصة حركتي فتح وحماس بإصدار إعلان مشترك وتوقيع ميثاق شرف ينهي الانقسام السياسي في مدة أقصاها عام من تاريخ تشكيل الحكومة
- أن يكون على أجندة الحكومة المقترحة ثلاثة قضايا أساسية: إعادة إعمار قطاع غزة، الترتيب للانتخابات العامة، وكذلك تنفيذ الإصلاحات الإدارية في مؤسسات السلطة، وتجميد مواد القوانين التي تميز ضد النساء، وإصدار التعديلات الإجرائية على القوانين السارية لحماية حقوق النساء بشكل مؤقت، لحين تشكيل المجلس التشريعي المخول بإصدار القوانين. وكذلك العمل على سد الفجوات القانونية التي أشير إليها سابقا، عبر اتخاذ إجراءات وتدابير احترازية
- أن تقوم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بعقد مؤتمر وطني يطرح خارطة طريق لإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية ضمن إطار زمني محدد.
- أن تقوم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتشكيل وفد وطني فلسطيني يزور دول العالم التي تضامنت مع الشعب الفلسطيني إبان حرب الإبادة، من أجل تقديم الشكر لها، وتعزيز أواصر العلاقة معها، وفي نفس الوقت حشد الدعم لإعادة إعمار قطاع غزة (مع ضرورة الحضور الكافي للنساء في هذا الوفد).

- دعم مؤسسات المجتمع المدني وخاصة المؤسسات النسوية لتعزيز دورها في تمكين النساء وإصدار سياسات إجرائية احترازية لحماية المؤسسات النسوية من التحريض وخطاب الكراهية.
- إشراك النساء في عمليات التخطيط واتخاذ القرار فيما يخص عمليات إعادة الإعمار، وأن لا يقل تمثيل النساء في اللجان التي ستتولى هذه المهام، عن 30%
- انشاء منصات حوار مجتمعي تتيح للنساء التعبير عن احتياجاتهن وتقديم مقترحاتهن، ما يساهم في جعل عملية إعادة الاعمار أكثر شمولا وعدالة.

المراجع:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني | د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2023/03/08. Accessed on 20/2/2025

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني | النتائج الاساسية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الأول (كانون ثاني – آذار، 2023) Accessed on 20/2/2025

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني | د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 08 /2023/03/ Accessed on 20/2/2025 .

E7E042F5-AE92-4A37-A22E-32473647D58A.jpg (1920×1080) Accessed on : 19/2/2025.

مقام – موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية Accessed on 19/2/2025

أريج المصري- ناشطة شبابية من قطاع غزة، مقابلة هاتفية مع فريق بتاريخ 2025/2/19

مقابلة جماعية مع مجموعة من النساء في أحد مراكز النزوح (فضلن عدم ذكر أسمائهن)، أجريت لغرض إنتاج هذه الورقة بتاريخ 2025/2/11.

هبة الهندي (امرأة ريادية من قطاع غزة)، مقابلة هاتفية بتاريخ 2025/2/15.

What is UNSCR 1325? | United States Institute of Peace- United Nations Website- Accessed on 21/2/2025

النظام الانتخابي للانتخابات العامة Accessed on on 20/2/2025